BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

منتدى الحوار

Dialogue Forum

(DF)

فرص الإبداع والثقافة العربية

فتحي أبو عيانة:

هذه الندوة ذات طبيعة خاصة لاعتبارات عديدة، الاعتبار الأول أنها تتناول موضوعًا هامًّا يرتبط بشخصية الإنسان العربي في حاضره ومستقبله، والموضوع الثاني أنها تتناول موضوع الإبداع والثقافة العربية، وكما هو معروف أن الحديث عن الثقافة العربية حديث موصول ودائم، فالحديث متواصل عن مفهوم الثقافة وعن المؤثرات التي تؤثر في ثقافتنا العربية، وبعد ذلك كله، تأثر الثقافة العربية بمؤثرات العولمة والمؤثرات التي ترد إلينا من كل حدب وصوب. الأمر الآخر أننا اليوم في مفترق طرق على المستوى العالمي، وإذا كان الحديث الدائم عن الثقافة مرتبط بشخصية الإنسان العربي، فإن الحديث عن الإبداع وفرص الإبداع مرتبط بقدرة هذا الإنسان على التحدي والمنافسة، وعلى مواصلة عطائه الذي عُرف به عبر التاريخ في الحضارة الإنسانية بصفة عامة.

محاضرنا اليوم الدكتور علي عبد الرزاق جلبي أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الإسكندرية غنيّ عن التعريف، فهو من كبار أساتذة علم الاجتماع في مصر والعالم العربي منذ أن حصل على درجة الليسانس في الآداب من قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية في الوقت الذي كان فيه القسم موحدًا قبل أن ينقسم إلى أربعة أقسام في عام ١٩٦٣، ثم حصل على دبلوم التخصص في العلوم الجنائية من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في عام ١٩٦٤ بالقاهرة، ثم درجة الماجستير من قسم الاجتماع بجامعة الإسكندرية في عام ١٩٧٠، ودرجة الدكتوراه في الآداب من قسم الاجتماع بجامعة الإسكندرية في عام ١٩٧٣، وقد تدرج في كل الوظائف الإدارية والأكاديمية بدءًا من مساعد باحث في مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، ومدرس بالمركز القومي للبحوث، ثم مدرس بقسم الاجتماع جامعة الإسكندرية، ثم أستاذ مساعد، ثم أستاذ بقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية، ثم رئيسًا للقسم ثم عميدًا للمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بدمنهور التابع لوزارة التعليم العالي، ثم رئيس قسم الاجتماع بكلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة قطر، ومستشار المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وعضو هيئة بحوث قسم التحضر والمجتمعات العمرانية الجديدة، وعضو مجلس إدارة معهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب جامعة الإسكندرية، وهو بطبيعة الحال عضو في مجلس كلية الآداب جامعة الإسكندرية. وقد قام بمهمات

علمية عديدة أبرزها مهمات علمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والنمسا، وأعير للعمل في كثير من الجامعات العربية لعل من أبرزها جامعة أم درمان الإسلامية في السودان وجامعة بيروت العربية ثم جامعة الملك عبد العزيز بالسعودية وجامعة قطر، وانتدب أستاذًا زائرًا بالمركز العربي للدراسات الأمنية بالرياض بالمملكة العربية السعودية، وجامعة الجزائر وجامعة الإمارات العربية المتحدة، حيث جاب العالم العربي شرقه وغربه لينشر علمه وفكره لأبنائنا العرب في الجامعات العربية المختلفة. وقد حصل الدكتور علي جلبي على جوائز عديدة منها جائزة جامعة الإسكندرية للتشجيع العلمي في عام ١٩٨٢، وشهادة تقدير من كلية الآداب في عام ١٩٩٢، وشهادة تقدير من كلية التربية جامعة قطر في عام ١٩٩٦، ثم درع الأستاذ الدكتور أحمد خليفة مؤسس المركز القومي للبحوث في عام ٢٠٠٣، والمجلس القومي لعلاج ومكافحة الإدمان في عام ٢٠٠٤، وجائزة جامعة الإسكندرية للتميز العلمي في العلوم الإنسانية في عام ٢٠٠٤. والدكتور علي جلبي عضو في منظمات مجتمع مدني عديدة، وقد حضر مؤتمرات وندوات علمية عديدة وصل عددها إلى ٣٧ نشاطًا علميًّا متميزًا ما بين مؤتمر وندوة وحلقة نقاشية، وله كتب عديدة تعد مراجع في علم الاجتماع وفي الثقافة وفي الشخصية وفي علم اجتماع الصناعة وعلم اجتماع السكان وعلم الاجتماع الصناعي، وكان من آخر الكتب التي ألفها كتاب "الدراسات المستقبلية: الأسس والاستراتيجيات"، وهو من الكتب الهامة التي نشرت حديثًا في دار المعرفة الجامعية في الإسكندرية – وربما تكون محاضرة اليوم مرتبطة بكتاب هام نشره الدكتور علي جلبي في عام ٢٠٠٣ عن "الإبداع والنقد الاجتماعي، وهو مهتم بهذا الأمر في الوقت الحاضر – وقد نشر أيضا العديد من المقالات والبحوث العلمية في كل المجلات العلمية المتخصصة في داخل مصر وخارجها وله مشروعات بحثية عديدة، وقد أسهم في تقييم الإنتاج العلمي لترقية أعضاء هيئة التدريس، وتقييم الأبحاث العلمية تمهيدًا لنشرها في المجلات العلمية.

علي جلبي:

الواقع أنه سواء كان الإبداع تفكيرًا يضيف الجديد إلى تراث الإنسانية في أي جانب من جوانبه العلمي أو الفني أو التكنولوجي، أو كان الإبداع إنجازًا عمليـــًا يطور من أداء الإنسان في أي مجال من مجالات الإنتاج أو التشديد أو البناء أو التكنولوجيا، فإنه ليس بمقدور أحد أن ينكر أهمية الإبداع وضرورته لتقدم الإنسان واستمرار وجوده والتكيف المستمر مع كل التغيرات الهائلة التي يشهدها العالم اليوم. إن دراسة وفهم شروط الوجود الإنساني والتقدم البشري هو مطلب إنساني جاد، وتعد دراسة الإبداع في مقدمة المطالب الإنسانية، وفي ضوء ذلك يمكن أن نفسر ما نشهده من تعاظم جهود الدوائر العلمية على اختلاف تخصصاتها من عناية واهتمام بقضايا الإبداع سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد العالمي.

ولقد أثمر هذا الاهتمام الذي انصب على دراسة العلاقة بين الإبداع والتقدم، أو بين ما يمكن أن يضيفه الإبداع من قيم معرفية، وما يترتب على التقدم من تنمية بشرية أو إنسانية، أن تنبه الباحثون إلى أهمية المعرفة بالنسبة للتنمية، وإدراك ما للمعرفة من علاقة عضوية ودور محوري بالنسبة للتنمية الإنسانية، وكيف أضحت المعرفة من أهم أدوات التنمية الإنسانية، سواء من أجل إقامة الحكم الصالح أو ضمان الصحة أو إنتاج مقومات النماء المادي والمعنوي أو رفع مستوى الإنتاجية.

ولذلك غدت المعرفة اكتسابًا وإنتاجًا وتوظيفًا في مطلع القرن الحادي والعشرين هي الوسيلة الكفيلة بتحقيق التنمية الإنسانية في جميع ميادينها، وهي غالبًا ما ترسم الحدود بين القدرة والعجز، بين المنعة والوهن، وبين الصحة والمرض، وبين الثروة والفقر. ويتطلب بناء التنمية الإنسانية إعمال إبداع معرفي يؤدي إلى نشوء حركة مجتمعية تقوم على إطلاق الطاقات البشرية الخلاقة في المجتمع وتوظيفها بكفاءة، إن الفجوة في مستويات التنمية البشرية بين الدول المتقدمة والنامية لم تعد فجوة في الدخل، بقدر ما تحددت في فجوة المعرفة وبالأحرى في فجوة القدرة على إنتاج المعرفة، أو بالتحديد إبداع المعرفة.

لقد أصبح إنتاج الأفكار الجديدة الخارجة عن المألوف والقابلة إلى التحول إلى تكنولوجيا خارجة عن المألوف (مثل المواد المخلفة والهندسة الوراثية وتكنولوجيا المعلومات وبدائل الطاقة ... إلخ)، وأصبح توليد الأفكار وصناعتها يعرف بثورة المعلومات التي تشكل شطرًا هامًّا من الدخل القومي. ولما كانت السيطرة على المستقبل ستكتب في النهاية لمن يفوز بإنتاج أكبر قدر من الأفكار الإبداعية التي تشكل أساس ثورة ما بعد التكنولوجيا. فقد تعاظم التركيز على دراسة الإبداع في المحافل العلمية المختلفة. ولما كان الحال في مجتمعات العالم الثالث والمجتمعات العربية في أمس الحاجة إلى قفزة إلى الأمام نحو تكنولوجيا جديدة وإلى الاستعداد لصدمة المستقبل، وإلى إنتاج أفكار جديدة غير مألوفة، وإلى ثورة في المعلومات وإنتاج أفكار إبداعية متنوعة، فإن هذا الأمر يدعو بالضرورة إلى فهم الظاهرة الإبداعية باعتبارها واحدة من القضايا ذات الأولوية والاهتمام والبحث أكثر من أي وقت مضى، ويصعب اعتبارها دفعـــًا في اتجاه المحاكاة لموضة شائعة على المسرح العالمي.

وهذه الضرورة إلى دراسة الإبداع ربما استندت إلى ما انتهت إليه تحليلات بعض الباحثين، وكشفت عن فجوة للمعرفة وفجوة أخرى رقمية بين المجتمعات العربية وغيرها من أقاليم العالم المختلفة، فإن فرصة هذه البلدان (النامية والعربية) في اللحاق بمجتمعات المعرفة تتطلب لسد فجوة المعرفة نمطًا لإنتاج المعرفة وتوظيفها بمعدلات أسرع مما ساد مجتمعات المعرفة الحالية، وأن تضييق هذه الفجوة الرقمية لا يحتاج إلى توافر الوسائل الفنية بقدر ما يحتاج إلى نوع من الابتكار الاجتماعي وتوسيع نطاق فرص الإبداع بين غيرها من خيارات بشرية.

إن القدرة على الإبداع حقيقة لا تخطئها العين المنصفة وأنها تتوافر لدى الكثيرين من أبناء أمتنا العربية. غير أن تحول هذه القدرات إلى إنجازات ومنتجات وعناصر إبداعية فعلية يمكن أن نلمسها في مختلف جوانب حياتنا اليومية أمر يدور في فلك الفرص النادرة.

والبحث عن العوامل والقوى المختلفة التي تموج بها الثقافة العربية والتي قد تحد من فرص الإبداع أو تقلل من تلك الإنجازات الإبداعية يؤسس على أدبيات علم الاجتماع المتعلق بالإبداع. ويستفيد من إطار تصوري يضم مفهومات فرص الإبداع وسياق الإبداع وآليات الإبداع، فرص الإبداع باعتباره أحداثـــًا ووقائع ومعدلات يكتسب معناه الواضح عند ربطه بمفهوم آخر هو سياق الإبداع الذي يتسع ليضم المنتجات الإبداعية في المجالات المختلفة والآخرين الذين يتلقون هذه المنتجات، فضلاً عن تباين سياق الإبداع وتوزيع فرصة بين المرأة والرجل، والريف والحضر وبين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وهو تباين قد ينعكس أثره على فرص الإبداع. وهو سياق قد يتسم

بالتخلف والتبعية أو تراجع مستوى التنمية الإنسانية وما قد يتركه أيضا من أثر على تباين فرص الإبداع. كذلك يمكن إضافة مفهوم آليات الإبداع إلى مجموعة مفاهيم فرص الإبداع وسياق الإبداع. وقد تكون الحاجة أو الطلب الاجتماعي على الإبداع، وكذلك عمليات الدعم الاجتماعي ورعاية الإبداع وتقديره بالإضافة إلى مسألة الحرية – من أكثر الآليات الاجتماعية ارتباطًا بفرص الإبداع. هذا الإطار التصوري يمكن الانطلاق منه في التحليل البنائي للعلاقة بين فرص الإبداع والسياق الثقافي العربي من خلال العوامل التالية:

أولا: فرص الإبداع في البلدان العربية، الحجم والنوعية: إن المقصود بفرص الإبداع اعتبار الإبداع وقائع ومعدلات. وقائع بمعنى الأحداث الإبداعية التي تظهر في صورة منتجات إبداعية في المجالات المختلفة، علم وفن وأدب واختراعات وغيرها. وتحسب بمعدلات أو حتى نسب قد تكون معها هذه المنتجات متزايدة أو متناقصة. والسؤال هنا هل تتوافر في المجتمع العربي منتجات إبداعية في هذه المجالات المتباينة بالحجم والنوعية المطلوبة؟ وما هي معدلات الإنجاز الإبداعي في هذه المجالات؟

ورغم الشكوى من ندرة الإحصاءات عن الإنتاج الثقافي والإعلامي في دول الوطن العربي، وحتى إذا وجدت إحصاءات فإنها لا تتعدى كونها أرقامًا تقريبية تعدها منظمات دولية مثل الأمم المتحدة واليونسكو، إلا أنه قد أمكن الحصول على مجموعة من الإحصاءات المتاحة من مصادر مختلفة حول الإنجازات الإبداعية في المجالات الثقافية العربية المتباينة، نحاول النظر في دلالاتها، وذلك في ضوء المقولة القائلة: "إن الإنتاج العلمي الغزير يرتبط بالإنتاج الأدبي والفني الغزير، وإن أي مجتمع أو أي فترة تاريخية في مجتمع ما تشهد إبداعات علمية كبيرة تشهد أيضا إبداعات في شتى المجالات الأخرى والعكس صحيح. وهذا ما تؤكده شواهد التاريخ والإنجازات الإبداعية في المجتمعات الأوروبية على السواء. فالمسلمون في القرون الثلاثة الأولى طوروا من علوم الدين واخترعوا في علوم الدنيا وترجموا وأضافوا وغيروا وابتكروا علوما جديدة في الجبر والهندسة والطب والفيزياء والكيمياء وشتى علوم الرياضيات. وقدمت الحضارة الإسلامية إبداعات رائعة في مختلف الميادين المعرفية والعلمية وشتى المجالات التطبيقية".

وفي الغرب امتلأ القرن السابع عشر بأعلام مبدعين لا في العلوم فقط وإنما في الأدب والفلسفة أيضا. وقد تتابعت وتزامنت فيه الروائع الإبداعية العلمية والفنية والفلسفية ليس بمحض الصدفة، والنتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الشواهد التاريخية العربية والأوروبية، وأنه كلما ظهرت أعمال إبداعية في المجالات العلمية تزامن معها إبداعات في المجالات الفكرية والثقافية والعكس بالعكس. والسؤال هنا إلى أي حد تصدق هذه المقولة على واقع الإنتاج الإبداعي العربي في مجالات العلوم والتكنولوجيا وأيضا في مجالات الإنسانيات والآداب والفنون؟

وحول الإنتاج الإبداعي في مجالات البحث العلمي والتكنولوجيا يمكن النظر إليها من خلال أن مخرجات البحث والتطوير التكنولوجي من إنتاج إبداعي يمكن أن تقاس من خلال متابعة حصيلة النشر العلمي وبراءات الاختراع والابتكارات، وعلى الرغم من أن الدول العربية تعد ضمن الدول المتقدمة من الدول النامية فيما يتعلق بعدد

المنشورات العلمية للسكان، والتي بلغت (٢٦) بحثًا لكل مليون فرد في عام ١٩٩٥ في مقابل (٤٢) بحثًا في البرازيل و(١١) في الصين و(١٩) في الهند، فإن هذه الأعداد مازالت تبعد كثيرًا عن مستوى الإنتاج العلمي في الدول المتقدمة مثل فرنسا (٨٤٠) وهولندا (١٢٥٢) وسويسرا (١٨٧٨).

ورغم أن عدد منشورات العلماء العرب في دوريات عالمية محكمة قد بلغ ٧٠٠٠ نشرة عام ١٩٩٥، فإن هذه الزيادة كانت متواضعة مقارنة مع تلك التي حققته بعض الدول النامية كالبرازيل والصين والنمور الآسيوية وخاصة كوريا. وعند فحص مضمون هذه المنشورات، يتبين لنا ضآلة البحث في العلوم الأساسية لأن معظم هذه المنشورات تتعلق بالميادين التطبيقية كأبحاث الطب والصحة والزراعة والتي وصلت في مجموعها ٩٠% من إجمالي الناتج المنشور. أما ما نشر من أبحاث في العلوم الأساسية وفي مجالات الفلك والكيمياء والفيزياء والرياضيات، فلا يتجاوز ١٠% من مجموع الأبحاث. وهذا يدل على أن النشاط البحثي العربي مازال بعيدًا عن عالم الابتكار.

ومن ناحية أخرى تؤكد المؤشرات الخاصة بعدد براءات الاختراع في البلاد العربية حالة ضعف نشاط البحث والتطوير وتخلفه عن الدول المتقدمة وكذلك بالمقارنة مع بلدان أخرى ضمن الدول النامية. إذ بلغت مجموع براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية من البلاد العربية (٣٧٠) براءة عام (٢٠٠٠) في مقابل (٧٦٥٢) من إسرائيل و(١٦٣٢٨) في كوريا.

والمحصلة أن التطوير التقاني في البلاد العربية يتسم بالضعف، وكما كشف عن ذلك مقياس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإنجاز التقاني، إذ لم تصنف أي من الدول الخمس التي تم تقدير قيمة المقياس فيها (وهي الجزائر ومصر والسودان وسوريا وتونس) بين فئة القادة التي تضم بلادًا مثل كوريا وإسرائيل. وعلى الرغم من تفاوتات مهمة فيما بين البلاد العربية، إلا أن البلاد العربية تتخلف بالمقارنة بفئة البلاد القائدة في موضوعات التكنولوجيا سواء من حيث نسبة براءات الاختراع للسكان أو في انتشار الابتكارات.

وحول الإنتاج الإبداعي في الإنسانيات والآداب والفنون يلاحظ أنه لا توجد إحصائيات دقيقة لتحديد كم الإنتاج الأدبي في الوطن العربي، إلا أن إحصائيات اليونسكو والتي تشير إلى إجمالي الإصدارات في العالم توضح أن البلاد العربية أصدرت في عام ١٩٩١ (٦٥٠٠) كتاب مقابل (١٠٢٠٠) كتاب في أمريكا الشمالية و(٤٢٠٠٠) كتاب في أمريكا اللاتينية، أي أن هناك فقرًا شديدًا في إنتاج الكتب في البلاد العربية مقارنة بعدد السكان، وهذه الأرقام تشمل بطبيعة الحال الإنتاج الأدبي.

إن إنتاج الكتب في البلاد العربية لم يتجاوز ١ر١% من الإنتاج العالمي رغم أن العرب يشكلون ٥% من سكان العالم. كما أن إنتاج الكتب الأدبية والفنية يعد أضعف من المستوى العام. فلم يتجاوز عدد الكتب الأدبية والفنية الصادرة في البلاد العربية عام ١٩٩٦ ما يمثل ٨ر٠% فقط من الإنتاج العالمي. وهو أقل مما أنتجته دولة مثل تركيا. وفي المقابل يتسم إنتاج الكتب في البلاد العربية بالغزارة في المجال الديني وبشح نسبي في المجالات الأخرى خاصة الأدب والفن والعلوم الاجتماعية. كما أن هناك إنتاجًا معرفيًّا عالي المستوى في مجالات الفنون المختلفة (الأدب والمسرح والسينما والموسيقى والفنون التشكيلية) ولكنه إنتاج قليل وغير متناسب مع حجم العالم العربي بإمكاناته

البشرية والطبيعية. وإذا جاز لنا المقارنة بين حالة الأدب والفنون وحالة البحث العلمي والتطوير التقني، فإن المجتمعات العربية تزخر بإنتاج إبداعي أدبي وفني متميز نوعًا وإن لم يكن كمًّا، بينما يلاحظ ضعف الإنتاج المعرفي العربي في البحث والتطوير التقني. وهكذا يمكن القول أن الفترة التاريخية الراهنة التي تمر بها البلاد العربية، لم تشهد إبداعات علمية كبيرة، ولكنه قد تزامن مع ذلك إبداعات أدبية وفنية متميزة نوعًا ومحدودة كمًّا، وهكذا فإن الإنتاج الإبداعي في الوطن العربي تنطبق عليه جزئيـــًا المقولة القائلة بأن الإنتاج العلمي الغزير يرتبط بالإنتاج الأدبي والفني الغزير والعكس صحيح، ولا تزال فرص الإبداع في الوطن العربي من حيث الحجم والنوعية بعيدة عما هو متوقع ومطلوب من أجل التنمية الإنسانية والانتقال إلى مجتمع المعرفة.

ثانيا: المتلقون للإنتاج الإبداعي في السياق الثقافي العربي فهم الجماعة التي تتبنى الإنتاج الإبداعي وتتداوله والتي قد تتباين معرفيـــًا وإدراكيـــًا وذوقيـــًا ليظهر بينهم المتذوق والواعي والناقد والمستهلك. وبصفة عامة عندما يكون الآخرون المتلقون للإبداع متذوقين وواعين وناقدين، كانت هناك فرصة أفضل أمام المبدع ليقدم إنتاجًا أكثر إبداعية، واستمر في تجويد ما ينتجه والعكس، إذا كان المتلقون أقل معرفيـــًا وأميل إلى الاستهلاك فقط.

وتجمع الدراسات على أن حال المتلقي العربي معرفيـــًا يشوبه الأمية، وأن أعداد الأميين في ازدياد. وقد افتقر التكوين العقلي للأجيال المتعاقبة إلى مبادئ التفكير السليم. وقد توافرت بعض الحقائق الإحصائية تؤكِّد على تفشي الأمية بين المتلقي العربي. رغم أن معدل الأمية بين البالغين قد انخفض من حوالي ٦٠% عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٤٣% في منتصف التسعينيات، إلا أن معدلات الأمية في العالم العربي لا تزال أعلى من المتوسط الدولي وحتى أعلى من متوسطها في البلدان النامية. هذا فضلاً عن أن عدد الأميين لا يزال في ازدياد، إلى حد أن البلدان العربية تدخل القرن الحادي والعشرين مثقلة بعبء حوالي ٦٠ مليون بالغ أميّ معظمهم من النساء. كما أن معدلات الأمية بالنسبة للفئات الاجتماعية الضعيفة مثل النساء والفقراء أعلى نسبيـــًا خاصة في المناطق الريفية حيث تعاني البنات من حرمان أشد من التعليم.

ولا تزال هناك من العوامل الداخلية في الوطن العربي ما يساعد على زيادة أعداد الأميين. ففي كثير من البلاد العربية لا توجد مدارس كافية لاستيعاب الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة، وإن وجدت لا تستطيع الكثير من الأسر أن تتكلف أعباء الدراسة. وأن ما يقرب من ثلثي أعداد الأطفال في سن الإلزام هم الذين يدخلون المدارس، ربما لارتفاع تكلفة التعليم وربما لاعتبارات اجتماعية حيث يدخل سوق العمل في هذه السن الصغيرة نسبة منهم، وأن العجز في الاستيعاب في سن الإلزام قد خلف جيشًا من الأميين يتفاوت من قطر إلى قطر.

وإذا كانت الإبداعية لا تأتي من فراغ ولكنها تتحقق بفعل إعمال العقل البشري فيما يزخر به من معارف ومعلومات، فإن هناك دورًا بالغ الخطورة والذي تلعبه الأمية وكيف أن الأمية تساعد في استبعاد هذه الفئة من احتمالات المشاركة الإبداعية العلمية والتكنولوجية والأدبية والفنية بمعناها الواسع. وهكذا نجد أن الجماعة التي تتبنى الإنتاج الإبداعي وتتداوله في الوطن العربي تفتقر إلى المستوى المعرفي الذي يعمل على تنمية القدرات الإبداعية للإنسان العربي، ومما يقلل من احتمالات فرصه في الإبداع.

وعند تحري حال المتلقي العربي ثقافيـــاً، بحثـــاً عن المتلقي المتذوق والواعي والناقد، نجد فئة المثقفين على اعتبار أن المثقف هو ذلك الإنسان القادر على إنتاج أو بلورة فكر معين يهدف من خلاله إلى وضع قيم جديدة وإنجازات تكون وسيلة إلى التغيير نحو الأفضل، والسؤال المطروح هو إلى أي حد ساعد حال المثقف العربي وظروفه على أن يلعب دور المتذوق والواعي والناقد ويجعل هناك فرصة أفضل أمام المبدع ليقدم إنتاجًا أوفر وأكثر تجويدًا؟ وحول هذا الموضوع تشير مجموعة من الدراسات حول المثقف العربي إلى عدد من الشواهد يوضح بعضها أن هناك أكثر من فئة واحدة من المثقفين العرب، كما كشفت الدراسات عن الأزمة التي تواجه المثقف العربي وتطرق البعض الثالث إلى الوسائل التي لجأ إليها المثقف العربي في التغلب على أزمته.

إن المراقبة للساحة الفكرية العربية توضح أن النخبة المثقفة تتكون من فئة تمكنت من الوصول إلى دائرة صنع القرار، لا بفضل علمهم واستقلالهم الفكري بل بسبب مهاراتهم في التغلغل والانخراط في السلطة السياسية. وذلك في مقابل فئة من المثقفين الأكاديميين المحايدين رفعت شعار الاغتراب المعرفي أو اضطرت إلى الهجرة وبين الفئتين هناك فئة المثقفين الملتزمين من الذين يوجهون المجال المعرفي في خدمة مجتمعاتهم. وأنه أصبح واضحًا أن الأزمة هي أزمة مثقفين أكثر منها أزمة ثقافية، وأنه يمكن تلخيص مظاهر وأسباب هذه الأزمة في عدم القدرة على العطاء الفكري الأصيل وغلبة طابع النقل والتقليد على طابع الابتكار والإبداع.

إن الأزمة الحادة للمثقفين العرب تتمثل في اغترابهم، وقد أدى هذا الاغتراب إما إلى الهجرة الداخلية بمعنى اللامبالاة والتقهقر أو إلى الهجرة الخارجية وحدوث نزيف الأدمغة الخارجية.

وإذا كانت حالة الانقسام التي ظهرت بين المثقفين العرب قد باعدت بينهم في فئات مختلفة، بالإضافة إلى معاناتهم من أزمة الاغتراب والتي يمكن أن يكون لها انعكاسها الواضح على حالهم، وتراجع قدرتهم على إنتاج قيم جديدة وإنجازات تسهم في التغيير نحو الأفضل، وتنامي ظاهرة هجرة الأدمغة العربية، كان لها كلفة أكبر تعمل على تغييب المساهمة المنتظرة لهذه الكفاءات في التنمية وبناء مجتمع المعرفة، واستمرار ضعف إنتاج المعرفة ومن ثم قصور الطلب على إنتاجها، باعتبار الكفاءات عالية التأهيل هي التي تفرز الطلب المهم على المعرفة.

إن الخصائص الأساسية للمجتمع العربي المعاصر تتجلى من خلال كونه مجتمعًا تقليديـــاً استهلاكيـــاً، وإشكالية القيم في هذا المجتمع هي في أساسها إشكالية مجتمع كفَّ عن إبداع وتجديد منظومته القيمية. وإن نمط الاستهلاك الجديد الذي ساد المنطقة العربية خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، إنما هو نمط له آثار انتشارية واضحة لدى معظم الفئات الاجتماعية الاقتصادية في الأقطار العربية النفطية وغير النفطية، وهو نمط يحول المتلقي العربي إلى طرف سلبي في العملية الإعلامية وتجعل المواد الإعلامية وسيلة لاستهلاك الوقت، أكثر منها وسيلة لتنمية الوعي والارتقاء بالقدرات المعرفية.

وهناك عدد من الأسباب المتداخلة وراء انتشار ثقافة الاستهلاك حيث لعبت وسائل الاتصال الجمعي وأساليب التسويق والدعاية الحديثة دورًا متزايداً في التأثير على اتجاهات السكان نحو تنمية أسلوب الحياة الاستهلاكي. كما أن نتائج البحوث السابقة تتفق على اعتبار المتلقي العربي أميل إلى الاستهلاك، وتحوله إلى طرف سلبي يميل إلى

محاكاة النمط الاستهلاكي الغربي في الأذواق والقيم والاتجاهات والترفيه وأصبحت ثقافته أقرب إلى ثقافة الصمت منها إلى تنمية الوعي والقدرات المعرفية، ونمو الإبداع.

ثالثـــاً: الحاجة الاجتماعية والطلب على الإبداع في السياق الثقافي العربي وعلى اعتبار الحاجة هي أم الاختراع، فإن الطلب الاجتماعي يعد بمثابة حاجة قادرة على تعبئة الطاقات الداخلية وبذل الجهد لتحقيق هذه الحاجة، وقد يعبر الطلب الاجتماعي عن تحدٍّ فعلي يدفع الإنسان إلى شحذ قدراته الإبداعية في مواجهة هذا التحدي، والذي يقود إلى الإبداع الفعلي. وهناك من الشواهد التاريخية سواء في العالم الإسلامي أو أوروبا ما يلقي الضوء على الكيفية التي تثير بها آليات الحاجة والطلب استجابات المبدعين. إن طبيعة الحياة تفرز مشكلات يحاول الموهوبون والعلماء والأدباء ورجال الفن الاستجابة إليها وإيجاد حلول لها.

والفكر العربي الإسلامي في عهده المبدع أو القرون الخمسة الأولى من التاريخ الإسلامي، وتحديدًا في القرن الثاني الهجري كان هناك تأكيد على دراسة اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم، حيث بدأت مدارس اللغة، وحلقات البحث، وأخذ عدد من العلماء مثل الخليل بن أحمد وسيبويه وغيرهم ينكبون على اللغة درسًا وفحصًا وتحليلاً، وفي القرن الثالث الهجري كانت المهمة الرئيسية التي شغلت كل ذي موهبة بالمادة التي صنعتها الشعوب المجاورة مثل اليونان والفرس والهند ومصر ترجمة كل ما تركوه من فلسفة وعلم. ويمثل القرنين الرابع الهجري والخامس ذروة ما وصلت إليه الثقافة العربية، ومنها رسائل إخوان الصفا ورسالة الغفران للمعري، والتي تعبر عن إبداع لم يسبق له مثيل، وقد حققت الهدف من جعل ثقافة الإنسان ثقافة واحدة. "إن حاجة المجتمعات الأوروبية في القرن السابع عشر إلى علوم الرياضيات والفلك والفيزياء لاستخدام نتائجها في الملاحة التجارية والحربية كان له الأثر الأول في توجيه طاقات المبدعين إلى تلك الميادين." وبذلك كانت المشكلات الموجودة التي تشكل التحديات هي التي تثير المبدعين وتحفزهم على الإنتاج الإبداعي سواءً في حالات الأدب أو الفلسفة أو العلم أو غيرها، ويشهد على ذلك التاريخ العربي والإسلامي وكذلك التاريخ الأوروبي الغربي.

إن التحدي الذي يجابهنا في الوقت الحاضر يصنف إلى نوعين، تحدٍّ داخلي والثاني خارجي، يتعلق التحدي الداخلي بازدياد عدد السكان في البلاد العربية وهذا الازدياد خطر في حد ذاته لأننا نستورد وعددنا ٢٠٠ مليون نصف الغذاء الذي نأكله. فكيف سيكون الأمر حين يتضاعف هذا الرقم؟ وذلك رغم وجود نسبة بطالة عالية في أغلب البلاد العربية حتى بين خريجي الجامعات، بالإضافة إلى ما يتم إنفاقه على معدات الحرب والتي تقدر بحوالي من ٤٠ إلى ٥٠ بليون دولار، أما التحدي الخارجي فإنه يتعلق بزيادة الإنتاج والمنافسة خاصة وأن إنتاج العامل الأوروبي أو الياباني أو الأمريكي يعادل ٣٠ إلى ٤٠ ضعفًا مقابل إنتاج العامل العربي، ولذلك فإن مجابهة هذه التحديات يعتبر مرهونـــاً ومقترنـــاً بالكفاءة العلمية والتقنية للمجتمع العربي أو بالإبداع في العلوم والتقانة".

من المتوقع أن تقود هذه التحديات والحاجات الاجتماعية نحو الإبداع في الوطن العربي، وأن تتباين فرص الإبداع من تباين المواقف التي يمكن أن تتأكد فيها مثل هذه التحديات كأن تعبر أساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة العربية عن هذه الحاجات الاجتماعية، وأن تضع الأبناء في مواجهة تلك التحديات التي تدفع إلى شحذ قدراتهم أو بذل

الجهد المثابر. وأن تعبر برامج التعليم عن مثل هذا الطلب الاجتماعي وتحاول وضع التلاميذ أمام هذه المواقف ومحاولة البحث عن ما تطرحه من تساؤلات وتحفزهم على الإبداع. وأن تفصح برامج الإعلام ووسائله عن وجود مثل هذه الحاجات الاجتماعية، وأن توجه الأنظار نحو التحديات التي تواجه المجتمع العربي على نحو قد يثير المتلقين ويدفع بهم إلى الإبداع.

ويلاحظ أن انتشار أسلوب التدليل والحماية الزائد والذي يسود المجتمع العربي خاصة بين الآباء الأقل تعليمًا، يؤدي إلى هذا النمط من التنشئة إلى أن يكون الطفل اتكاليًّا خائفًا ضعيفًا في مواجهة المشكلات، غير قادر على تحمل المسئولية. وبصفة عامة، فإن البيئة الاجتماعية عمومًا والأسرية خصوصًا لا توفر المناخ المناسب لاستنفار القدرات الإبداعية، كما تؤكد سير حياة عدد من المبدعين والمجددين العرب في العصر الحديث ابتداءً من رفاعة الطهطاوي وشوقي ومختار والتونسي، مع العلم أن الاستثارة في حياتهم كانت في الغالب من خارج المجتمع الأصلي.

وبالنظر إلى المواقف التعليمية، فهناك الكثير الذي يمكن أن نتعلمه من التربية اليابانية منذ مرحلة ما قبل المدرسة وفي مرحلة الدراسات العليا والتعليم المهني، حيث يتاح للطفل خلال سنوات ما قبل المدرسة نوع من التعبير الابتكاري وحل المشكلات. ويعطي تلاميذ المدارس الثانوية والجامعة أهمية للتفكير الحدسي التجريبي، ومن الظروف الميسرة لهذا النوع من التفكير، أن الدراسات العليا في اليابان موجَّهة ذاتيـــًا وفيها يوجه الدارس لنفسه الأسئلة ويبحث ويصل إلى إجابات لها بنفسه، وبذلك يتعلم التلميذ مهارات من المشكلات كما تضع المواقف التعليمية في اليابان التلاميذ أمام مواقف وتدفعهم إلى محاولة البحث عن كل ما تثيره من تساؤلات، وهذا ما يحفزهم على الإبداع، غير أنه بالنظر إلى المواقف التعليمية في المجتمع العربي يكشف لنا عن خبرة مغايرة.

نجد أن المعرفة التلقينية التي تشيع في نظم التعليم لدينا، تحول التحصيل إلى مجرد عملية تذكر لمعلومات يتم استرجاعها في الامتحان، وتراكم المعلومات والمعرفة لا تؤدي إلى إبداع بل تولد آلات ذهنية يعاد إنتاجها في صورة قريبة من الأصل. إن التربية المعتمدة على التلقين في التدريس من شأنها خلق نسخ متكررة من كتب المعلومات ولكنها عاجزة عن خلق الإنسان المبدع القادر على التفكير الاستقلالي والأحكام الموضوعية.

ولذلك فإن برامج التعليم في الوطن العربي لا تعبر عن الحاجات الاجتماعية ولا تحاول وضع التلاميذ أمام مواقف أو تعودهم على محاولة البحث عن ما تطرحه من المشكلات، وبذلك لا تحفزهم على الإبداع. وعندما ننتقل إلى برامج الإعلام ووسائله في المجتمع العربي ودورها في الإفصاح عن الحاجات الاجتماعية، وتوجيه الأنظار نحو التحديات التي تواجه المجتمع العربي على نحو يثير المتلقين ويدفع بهم إلى الإبداع. نجد أن الإنسان العربي أصبح يعتمد اعتمادًا كبيرًا على تحصيل المعلومات من وسائل الإعلام وهذه الوسائل تنشر صورًا محرفة ومنحازة حول الظروف المحيطة، كما أنها تحجب عن النشر معلومات هامة، وهو أمر يمكن أن يحرف الطريقة التي ينظم بها الجمهور تصوراته للواقع.

إن الكثير من أجهزة الإعلام العربي قد أباح عملية الإمتاع والترفيه الأجوف. فكانت ثقافة المتعة التي تخدر الوعي وتقدم صورًا فانتازية لتزييف الحقيقة وتشوهها، وهي تستهدف تلهية الإنسان عن واقعه وشل دوره في الحياة

الاجتماعية المتطورة إلى الأمام، وإذا كان الكيان العربي يجابه اليوم مشاكل رئيسية كبرى يتوقف ذات وجوده على كيفية حلها فهل يجوز أن نلهو عنها بثقافة المتعة؟

وبصفة عامة فإن المواقف الأسرية والتعليمية والإعلامية لا توفر إمكانيات التعبير عن الحاجات الاجتماعية، ولا تهتم كثيرًا بتوجيه الأنظار نحو التحديات المجتمعية، وهو الأمر الذي ترتب عليه تضاؤل فرص ظهور الإنجازات الإبداعية المتباينة.

رابعا: نظم التقدير والدعم ورعاية الإبداع في السياق الثقافي العربي: إذا كان نقص الطلب الاجتماعي وضآلة القدرات الإبداعية يعملان على حجب الإنجازات الإبداعية، فإن تداعي نظام التقدير والرعاية والدعم بسبب الازدهار المفاجئ لأيديولوجية إبداعية جديدة أو لظهور نوعية جديدة من المنتفعين بالمنتجات الإبداعية، هو التفسير الأكثر احتمالا لتوقف الإنجازات الإبداعية وتناقصها. وقد عرف التاريخ أربعة نظم للرعاية منها الشخصية ثم الأكاديمية والحرة وأخيرا المالية وقد تتواجد هذه النظم معًا في نفس المجتمع.

إن اليابان لديها أكثر من أي قطر آخر في العالم أفضل مناخ قومي للابتكار وتنمية المواهب. ولا يتوقف خلق مناخ ملائم للابتكار على مواقف كبار الرسميين في الحكومة وإنما يسهم الوالدان في الأسرة والمدرسون ورجال المال والصناعة والرسميون في المدينة والولاية في دعم هذا المناخ.

إن الإبداع العلمي قد أخذ في القرن العشرين شكلاً مؤسسيـــًا متزايدًا في المجتمعات المتقدمة. وأصبح في إمكان هذه المجتمعات أن توجه الطاقات الإبداعية المتوفرة لديها في خلال فترة وجيزة من مجال علمي أو تكنولوجي إلى آخره. وعندما أدركت الولايات المتحدة في عام ١٩٥٧ مدى تأخرها في علوم الفضاء بالمقارنة مع الاتحاد السوفيتي (الذي أطلق أول قمر صناعي سبوتنيك في ذلك الوقت) عبأت جزءًا كبيرًا من الوعاء البشري الكامن لدى مبدعيها إلى ذلك المجال، وشجعت من كانوا بالفعل يعملون في ذلك المجال وعبأتهم مؤسسيًّا ووفرت لهم كل الإمكانيات المادية والعملية. وأهم من ذلك، فإن الولايات المتحدة توجهت إلى المخزون البشري الاحتياطي من طلاب المدارس الثانوية والجامعات، وحفزتهم على دراسة الرياضيات والفيزياء والإلكترونيات وغيرها من مجالات التخصص ذات العلاقة بارتياد الفضاء وفي غضون عشر سنوات كانت قد ضاعفت عدد المتخصصين في هذه المجالات ثلاث مرات، ومن بين هذا العدد الكبير بالطبع كان لابد أن يظهر عدد من المبدعين اللازمين لتحقيق الريادة في سباق الفضاء.

وعلى الرغم من أن مسح الأدبيات والكتابات السابقة لم يكشف لنا عن وجود ما يساعدنا على إلقاء الضوء وتحري وضع نظم الدعم ورعاية الإبداع والمبدعين في الوطن العربي، فإنه يمكن القول أنه لا يتوافر مناخ قومي ملائم لمكافأة الإبداع وتكريم المبدعين وضآلة عدد وحجم المؤسسات التي تدعم وترعى المبدعين في الوطن العربي، فضلاً عن تدخل عوامل غير موضوعية في مكافأة المبدعين والذي تؤكده نتائج مجموعة أخرى من البحوث السابقة اهتمت بدور الأسرة ونظم التعليم والإعلام لدعم الإبداع ورعايته في الوطن العربي. إن الوالدين الأقل تعليمًا يميلون إلى الإهمال في تنشئة أطفالهم. ويتمثل الإهمال في عدم العناية بالطفل جسميـــًا ونفسيـــًا وعدم توجيهه، أو يشجع

الاهتمام به والاستجابة لرغباته ولا يثاب على سلوك طيب ولا يُعتنى به ولا يشعر بالنجاح الذي يدفعه للمزيد من التفوق وبذل الجهد.

وإذا جاز لنا أن نكتفي في توضيح دور النظم التعليمية في دعم الإبداع ورعايته بما يجري في مجال البحث العلمي في الوطن العربي. ونلاحظ ما يجري في الدول المتقدمة عندما تستعصي عليها المشكلات أنها تلجأ إلى البحث العلمي حلاً لمشكلاتها وتسخِّر لذلك كافة جهودها وإمكانياتها، بل إن الشركات الصناعية والتجارية وغيرها تسعى إلى تطوير ذاتها من خلال البحث العلمي فتقوم باستقطاب الأساتذة والطلاب النابغين والمتميزين لكي يكونوا من عناصرها الفعالة، كما تقوم بتمويل المؤسسات البحثية لمعالجة المشكلات التي تعترض طريقها. والبحث العلمي أصبح اليوم وليد مؤسسات، ومن أولها مؤسسات التعليم خاصة الجامعات والكليات والمعاهد العليا ومراكز البحث التابعة لها. ولا يمكن أن توجد مؤسسات التعليم بحثـًا علميـًّا من فراغ، إنه يتطلب على الأقل إنفاقـًا وإعدادًا للباحثين والعلماء. وتساهم الحكومة والمؤسسات والشركات الكبرى وكذلك رجال الأعمال والأثرياء في الإنفاق على البحث العلمي، وتدريب الباحثين وتشجيع النابغين. إلا أن كثيرًا من الباحثين في البلاد العربية يعاني معظمهم والذي يعمل في ميدان التدريس في الجامعات والمعاهد حيث تسند إليهم إلى جانب ذلك مهمات إدارية مما يجعل فرصتهم في البحث والدراسات فرصة محدودة. ومما يدعو للدهشة أن نشاطات البحث العلمي التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس الجامعي في الأقطار العربية لا تحتل سوى ٥% من أعبائهم الوظيفية، بينما تحتل حوالي ٣٣ % من أعباء أعضاء هيئة التدريس في جامعات البلدان المتقدمة.

كما يعاني البحث العلمي في البلدان العربية من انخفاض الإنفاق عليه (إذ إن إنفاق الدولة في الوقت الراهن على البحث والتطوير لا يتجاوز اثنين من عشرة بالمائة من إجمالي الدخل المحلي، ويتم إنفاق أغلبه للرواتب) كما يعاني من غياب الدعم المؤسسي له وعدم توافر البيئة المواتية لتنمية العلم وتشجيعه، وتقل نسبة الملتحقين بفروع العلوم في التعليم العالي في جميع البلدان العربية بالمقارنة ببلدان ناهضة في ميدان المعرفة مثل كوريا. وإذا كانت نسبة ما تنفقه البلدان العربية على البحث والتطوير لا يتجاوز ٠ر٢ % من الناتج القومي، وهي نسبة تتفاوت من بلد إلى آخر، فإنها تقل كثيرًا عن النسبة في البلدان المتقدمة التي تتراوح ما بين ٥ر٢ %- ٥ %. ويأتي ٨٩ % من الإنفاق في هذا الصدد في البلدان العربية من مصادر حكومية وتساهم القطاعات الإنتاجية والخدمية بنحو ٣ % فقط، في مقابل ٥٠ % وما يزيد على ذلك في البلدان المتقدمة. كما أن تدني تمويل البحث العلمي من قبل القطاعات الإنتاجية والخدمية في البلدان العربية، يعكس غياب الوعي المجتمعي بضرورة دعم العلم والعلماء، ويدلل على وجود حاجة ملحة لتحفيز المجتمعات العربية على النهوض بمسئوليتها التنموية، وضرورة أن يقوم القطاع الخاص بتمويل البحث العلمي وضرورة أن تهتم مؤسسات المجتمع المدني بدعم الإبداع وتشجيع المبدعين.

خامسًا: حرية التعبير والإبداع في السياق الثقافي العربي: إذا كانت فرص الإبداع تزداد مع نمو حرية التعبير، فإن حرية التعبير بدورها تتوقف من ناحية على مدى انتشار قيم الحرية والتعبير والتصريح والعلانية والنقد وإبداء الرأي والاختيار وتوافر أسباب الحماية وتأكد الحقوق وتتوقف من ناحية أخرى على انحسار أسباب المحرمات والممنوعات والحواجز والخوف والبلادة واللامبالاه. كأن فرص الإبداع تتزايد مع نمو حرية التعبير، إذا توافرت مجموعة من الظروف الموضوعية المناسبة والكافية، والقضية التي نحاول الفصل فيها، فيما يتعلق بحرية التعبير والإبداع في السياق الثقافي العربي، هي: كلما توافرت مثل هذه الظروف الموضوعية والمناسبة والكافية لحرية التعبير ازدادت فرصة ظهور المنتجات الإبداعية والعكس صحيح.

والمتأمل في ثقافتنا المعاصرة يجد أن التسلطية بُعد أساسي من أبعادها، ونمط وأسلوب في الضبط الاجتماعي، ففي الحياة السياسية نجد أن الديمقراطية في أغلب الأحيان غطاء مظهري لممارسات أصحاب السلطة من حزب الأغلبية الذي يبقى في السلطة لفترة طويلة، وكذلك نلاحظ الأسلوب التسلطي في الإدارة سواء أكانت إدارة تربوية أو إدارة صناعية.

ومن بين المعوقات السياسية للإبداع الثقافي والإعلام في الوطن العربي، معوقات تتمثل في الصراع بين رجال الثقافة والفكر والإعلام والسلطة السياسية التي تريد أن تصب الجماهير في قوالب جامدة محشوة أدمغتها بمفاهيم غامضة وشعارات جوفاء حفاظًا على هيمنتها ومصالحها، وينتج عن ذلك ظاهرة مؤسفة وهي انحراف الأعمال الثقافية والإعلامية عن أهدافها النبيلة إلى ما يوافق السلطة وكثيرًا ما يجد هذا النوع الزائف من الأعمال طريقه إلى وسائل الإعلام والثقافة فتتوارى الأصالة لتترك للزيف العقيم مكانها.

إن الثقافة بينما أهملتها أو همشتها الحكومات خوفـــًا منها حيث مارست عليها ضغوطـــًا ورقابة شديدة، عمدت حكومات أخرى إلى احتكارها وممارسة هيمنة الدولة عليها فجفت فيها منابع الإبداع وطغت الأيديولوجيا على العلم. والسؤال الهام هنا هل توفرت أسباب الحماية وتأكدت الحقوق وانحسرت أسباب المحرمات والممنوعات والحواجز في مجتمعاتنا العربية؟ ومن المعوقات الإدارية للإبداع في الوطن العربي، الفهم المتدني لقيمة الأعمال الإبداعية الثقافية وغبن قدرها من قبل بعض المسئولين "البيروقراطيين" وإعاقة الإبداع بإجراءات الطباعة والنشر والتوزيع والرقابة، ويرتبط بذلك موضوع تلك اللوائح والقوانين وتفسيراتها الضيقة التي تقف حجر عثرة في وجه النهضة الثقافية، وصعوبات النقل والتوزيع حيث يعامل الإنتاج الثقافي والإعلامي على حدود بعض الدول العربية معاملة المهربات والممنوعات.

إن المشرعين العرب قد أبدعوا في صياغة قوانين الرقابة على المصنفات الفنية بحيث يمنع كل عمل إبداعي يمثل نقدًا للأوضاع السائدة، كما أبدعوا في صياغة القوانين المقيدة للحريات والديمقراطية والقوانين المكرسة للتبعية.

وهناك تقييد آخر أخطر تقوم به السلطات الأمنية متجاوزة المؤسسات الدستورية والقانونية متذرعة بمقتضيات الأمن القومي الذي توضع معاييره لمصادرة مطبوعات أو منع أخرى من دخول البلد. ولمنع بيع بعض الكتب خلال المعارض وترويج نوعيات أخرى. إن كبح جماح الحريات بدعوى المحافظة على الأمن أو عدم الإخلال بالنظام العام أو بالأخلاق تحول دون الإبداع والابتكار في بعض المجالات ودون نشر نتائج الإبداع، بالإضافة إلى تعدد أجهزة

الرقابة على الإبداع وتكاثرها في عالمنا العربي، حيث تتعدد أنواعها لتطبيقه عمليات المصادرة لمنتجات الإبداع، وفيها مصادرة كتب واعتراض على فيلم أو منع مسلسل تليفزيوني ... إلخ، وهي عمليات تتسابق بعض أجهزة الرقابة الرسمية التابعة للدولة في القيام بها، مع مجموعات غير رسمية أحيانـــاً مدنية وأحيانـــاً دينية.

وعندما ننتقل في هذا التحليل من المستوى الأكبر أو المجتمع العربي ككل إلى مستوى الوحدات الصغرى أو الأسرة والتعليم والإعلام، حتى يمكن الإجابة على الأسئلة التالية: إلى أي حد تحرص المواقف الأسرية والتعليمية والإعلامية على تأكيد قيم الاختيار الحر والتعبير الصريح وإبداء الرأي والمناقشة والنقد؟ وإلى أي حد تضع هذه المواقف الأسرية والتعليمية والإعلامية حواجز تؤكد على ممنوعات ومحرمات وتحول دون الإعلان الصريح والتعبير الحر؟

إن "الجماعة سواء أكانت الأسرة أو العصبة أو القبيلة تتطلب من أفرادها طاعة ومسايرة. وتظهر التسلطية في أساليب تنشئة الأطفال. ويكاد نمط التسلطية يكون مشابهًا في البلاد العربية، إذ إن الأب هو سيد الأسرة الذي يتخذ القرارات لها، والذي يجب على الأطفال أو الزوجة أن يطيعوه"، إن نظام التنشئة الاجتماعية في الدول العربية لا يشجع ولا ينمي القدرات الإبداعية في الأطفال والنشء ويدعوهم دائمًا إلى التفكير المطابق بدلاً من التفكير الإبداعي. وترتبط بذلك بعض القيم الاجتماعية السائدة مثل الخوف من الجديد وعدم تقدير بعض أشكال الفنون، وكذلك عدم وجود قيمة النقد الموضوعي البناء للأعمال الفنية، إذ غالبـــاً ما يكون النقد متحيزًا محابيـــاً.

إن الدراسات تشير إلى أن أكثر أساليب التنشئة انتشارًا في الأسرة العربية هي أساليب التسلط والتذبذب والحماية الزائدة مما يؤثر بصورة سلبية على نمو الاستقلال والثقة بالنفس والكفاءة الاجتماعية، ويؤدي هذا الأسلوب إلى زيادة السلبية وضعف مهارات اتخاذ القرار، ليس في السلوك فقط ولكن في طريقة التفكير، حيث يُعوَّد الطفل من الصغر على كبح التساؤل والاكتشاف والمبادرة.

وعندما ننتقل إلى موقف التعليم لمراجعة نتائج البحوث والدراسات السابقة التي تناولت مدى تأكيد التعليم العربي لقيم الاختيار الحر والتعبير الصريح، وإبداء الرأي والمناقشة والنقد. يلاحظ أنه يعم نظام التلقين وما يقابله من ترديد بدون تساؤل أو مناقشة. وتميل المدرسة إلى جعل نموذج التلميذ المجد أو النجيب ضمن من يمتثل للنظام تمام الامتثال ويحفظ دروسه ويثبت جدارته من خلال ترديدها في الامتحان كاملة دون أي مجال للتحليل والتساؤل وإبداء الرأي.

إن الإجراءات الإدارية في الجامعات العربية تقيد حرية الباحث وإبداعه وتحد نشاطه، كما أن مجال الحريات الأكاديمية قد تقلص وتضاءل وتعترضه عقبات وتكمن وراء تبعية الجامعات للسلطة السياسية اختفاء حرية الفكر وفقد القدرة على الاحتجاج وأن هذا المناخ السياسي قيد من ممارسة أعضاء هيئة التدريس لحريتهم الأكاديمية وعرضهم للفصل أحيانا، وأخضعهم للرقابة الأمنية، كما أن التسلط الإداري والقيود النظامية تعتبر من العوامل التي تحد من حرية الحركة وتتنافى مع حرية الأستاذ الجامعي في بحثه وتدريسه والتعبير عن آرائه ونظرياته، كما أن هذه العوامل أصبح لها تدخل كبير في اختيار العمداء ورؤساء الأقسام وموضوعات المؤتمرات والندوات.

وعن دور الإعلام العربي في تأكيد قيم الاختيار الحر والتعبير الصريح وإبداء الرأي والمناقشة والنقد. يلاحظ أن رجال الإعلام كثيرًا ما تعوق حركتهم القوانين التي تحد من قدرتهم وحريتهم، وأن الإعلامي العربي يمثل حدودًا ضيقة من العمل وحرم من حرية الرأي وأصبح يسوده الخوف ويكتفي بالجاهز المعد.

هذا فضلاً عن طغيان المركزية على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وهي غالبـــًا وسائل تمتلكها الحكومات وتسخرها لخدمتها، كما يلاحظ على الممارسات الإعلامية في الوطن العربي اهتمامها بالجوانب السياسية والدعائية والتحرك في دائرة الحكام والرؤساء وتسليط الأضواء على أنشطتهم وخطبهم وتنقلاتهم مما يؤدي إلى إهمال وظائف التثقيف والتوعية. وفي مجال التعبير الإعلامي والفكري يسمح فقط بما يؤيد النظام وسياسته الداخلية والخارجية ولا يخلو أي بلد عربي من وجود قوانين تحد من حرية التعبير الإعلامي والفني والأدبي والفكري كما لا يخبو من أجهزة للرقابة الإعلامية والفنية والأدبية.

وما زال الإعلام العربي ووسائط النفاذ إليه وبنيته التحتية ومضمونه يعاني الكثير بشكل عام مما يجعله دون مستوى تحدي بناء مجتمع المعرفة، وخاصة في مجال الإبداع؛ إذ تنخفض عدد الصحف في البلدان العربية إلى أقل من (٥٣) لكل ١٠٠٠ شخص مقارنة مع (٢٨٥) صحيفة لكل ١٠٠٠ شخص في الدول المتقدمة. والصحافة في أغلب البلدان العربية محكومة ببيئة تتسم بالتقييد الشديد لحرية الصحافة والتعبير عن الرأي. وتكشف العديد من الممارسات الفعلية في العديد من الدول العربية عن انتهاكات مستمرة لهذ الحريات سواء بإغلاق بعض الصحف أو ضبطها ومصادرتها أو تعطيلها، ويتعرض الصحفيون في كثير من الدول العربية للحبس وتغليظ العقوبات في قضايا النشر والرأي والإيقاف عن مزاولة المهنة. ولا يزال نمط ملكية الدولة هو السائد فيما يتعلق بملكية الإذاعة والتليفزيون.

إن المواقف الأسرية والتعليمية والإعلامية في المجتمع العربي لا تحرص على تأييد قيم الاختيار الحر والتعبير الصريح وإبداء الرأي والمناقشة والنقد وتضع حواجز كلها تؤكد ممنوعات ومحرمات تحول دون الإعلان الصريح، وكلها استنتاجات يمكن استنادًا إليها القول أنه لا تتوافر في الثقافة العربية مجموعة الظروف الموضوعية والمناسبة والكافية لحرية التعبير، وقد يترتب على ذلك تضاؤل فرص ظهور المنتجات الإبداعية.

من المناسب، الاستفادة مما أتيح لنا في أدبيات العلم الاجتماعي من تفسيرات نظرية خاصة ما أضافته مجموعة من القضايا المتعلقة بعولمة الحداثة وثقافة العولمة والتبعية الثقافية والهيمنة الثقافية وصناعة الثقافة للكشف عن مضامين النتائج التي استخلصناها من تحليل العلاقة بين فرص الإبداع والثقافة العربية، وتوضيح ما ينطوي عليه من دلالات ومغزى.

فالتبعية الثقافية استخدمت آليات داخل المركز الرأسمالي نفسه وخارجه في مقدمته تعميم الثقافة الاستهلاكية وهي آليات استخدمت مع الأقطار العربية. وتتوجه ثقافة الاستهلاك إلى الغرائز أكثر من توجهها إلى العقل وتسعى إلى تغيبه أو على الأقل تحييده، وهي ثقافة تسعى إلى تشكيل الأذواق والاتجاهات والقيم الاستهلاكية. وقد كشفت النتائج عن أن المتلقي العربي أميل إلى الاستهلاك، وقد تحول إلى طرف سلبي يميل إلى محاكاة النمط الاستهلاكي الغربي في

الأذواق والقيم والاتجاهات والترفيه وأصبحت الثقافة أقرب إلى ثقافة الصمت منها إلى تنمية الوعي والقدرات المعرفية ونمو الإبداع وزيادة فرصه.

وتتجه الهيمنة الثقافية العالمية إلى توحيد أساليب التفكير والحاجات وأنماط السلوك، وتحول دون النزعات التلقائية الخلاقة والأفكار المبدعة الجريئة التي تطمح إلى تجاوز المألوف، وهذا ما يضفي معنى على ما انتهت إليه النتائج من أن مواقف التعليم في البلاد العربية لا تشجع على المشاركة في بناء المعرفة والاستنتاج أو ربط المعلومات بفوائدها العملية وأنها لا تثير حب الاستطلاع أو تذكي روح البحث والاستفسار ولا تعمل على إكساب ثقافة ومعرفة قابلتين للتحول إلى مادة إبداع ولا تستند إلى منهج حل المشكلات أو تنمية التفكير الإبداعي، ولا تخلق شخصية قادرة على مواجهة التحديات في اليوم والغد.

وإذا كانت العولمة تعمل على صناعة ثقافة تحاول قولبة العالم على درب واحد وطريق واحد، وبخاصة النموذج الأمريكي والمكدونالية وهو نموذج اخترق كل المجالات خاصة التعليم والبحث العلمي، ومن خلال ذلك يمكن فهم الكيفية التي آلت إليها الجامعات العربية، بابتعادها عن تحقيق أهداف النقد والمفاضلة والاختيار والاجتهاد والإبداع، وكانت المحصلة موت روح الإنتاج العلمي، والقدرات الخلاقة، وتضاؤل فرص الإبداع.

لقد كانت هناك عوامل في داخل المجتمع العربي والسياق الثقافي مثل الطلب الاجتماعي على الإبداع ودعم فرصه وحرية التعبير، وكلها ساعدت على تكبيل فرص الإبداع وأدت إلى انحسارها، وأيضا كانت هناك عوامل في الخارج والسياق العالمي مثل ثقافة العولمة والتبعية الثقافية والهيمنة وصناعة الثقافة، وكلها عملت على تكريس هذا الوضع وزادت من انحسار فرص الإبداع العربي، وكذلك انتهى تحليلنا للعلاقة بين فرص الإبداع والثقافة العربية، من فهم لهذه العوامل الداخلية والخارجية أو المحلية والعالمية والوعي بدورها المعوق عن مواصلة التقدم الحضاري والتنمية الإنسانية والدخول في مجتمع المعرفة، وهو الذي نستند إليه في الدعوة إلى الانطلاق في حركة الإصلاح العربي من الداخل والعمل على زيادة فرص الإبداع وتوسيع نطاق خياراته، باعتباره الأساس في دعم استقلالنا الوطني وتخليصنا من مصادر التبعية الثقافية وتفريغ محاولات الهيمنة الثقافية من مضمونها، وما يدفعنا في اتجاه صناعة ثقافتنا بأنفسنا ويقلل من احتمالات تفكيك مجتمعاتنا ويحول دون دخولنا دائرة التهميش وبالتالي استعادة دورنا في التاريخ باعتبارنا أمة لها حضارة كانت وستظل منفتحة على العالم، وتستطيع التعامل بإيجابية مع العولمة.

فتحي أبو عيانة:

تحدث الدكتور علي جلبي عن الثقافة على مستوى العالم العربي كله، وكما هو معروف فإن العالم العربي عالم متعدد المجالات ومتعدد الأقاليم ومتعدد المجتمعات ومتعدد الثقافات، فالحديث عن هذا العالم هو الحديث عن اثنين وعشرين دولة تشكل حوالي أربعة عشر مليون كيلومتر مربع يسكنها حوالي مائتان وثمانون مليون نسمة بمعدلات نمو عالية وتختلف من مكان إلى آخر، وكما قال أحد الباحثين إنه عالم المتناقضات، أغنى دول العالم وأفقرها تجدها في هذه المنطقة، أكثر دول العالم في مؤشرات التنمية البشرية المعروفة موجودة في العالم العربي وأدناها كذلك موجودة به! فهو عالم متناقضات عجيب للغاية، ولذلك عندما نتحدث عن هذه القضية، فنحن نغوص في عالم متناقضات أيضا بين

شمال الوطن العربي وجنوبه وشرقه وغربه، المجتمعات القبلية والنظم السياسية المختلفة، النظم السياسية القبلية الأسرية العشائرية والنظم السياسية العسكرية والنظم السياسية القائمة على أسس ديمقراطية مظهرية أو ما شاكل ذلك، إلا أنه استوقفتني عدة نقاط، أولها أن العالم العربي حتى الآن في وادٍ والتطور التكنولوجي العالمي في وادٍ آخر! وأحيانا عندما ننقد مصر نعرِّيها لأنها قلب العالم العربي، والحديث الذي ذكره الدكتور علي جلبي يمس المجتمع المصري ويمس أيضا المجتمعات العربية المجاورة، لكن السؤال هل نحن مجتمع يشجع على الإبداع؟ وقد حاول الدكتور علي جلبي إيجاد إجابات عديدة لمعوقات الإبداع، وهي الوصول بالعبقرية المصرية والعبقرية العربية إلى حدها الأقصى للإضافة والإسهام والارتقاء بقيمة الحياة في جميع مجالاتها، من إبداع الفلاح البسيط وإنتاجه للغذاء ومحاولة تطوير الفن الزراعي الموروث منذ عهد الفراعنة، وكذلك الإبداع عند المدرس بمحاولة الارتقاء بالعملية التعليمية من التلقين إلى الفكر، والإبداع عند رجل الدين بمعنى التفسير الصحيح للدين، وأن لا يصل إلى التعنت وأن الإبداع قد يلاقي بعض المعارضة من خلال التفسير الخاطئ للدين وهذه نقطة هامة وتحب مناقشتها.

والعالم العربي الآن هو أحد ثمانية أقاليم ينقسم إليها العالم الحديث، والعالم العربي دومًا يأتي في آخر قائمة الأقاليم هذه، حتى أن إفريقيا جنوب الصحراء والتي تعتبر من المناطق المتخلفة في العالم تسبق العالم العربي في استخدام التكنولوجيا، وقد أشار الدكتور علي جلبي في حديثه إلى ذلك، كما أشار إلى انخفاض عدد الأبحاث وبحيث يوجد تسعة عشر بحثـــًا لكل مليون فرد في العالم العربي مقابل اثنين وأربعين في البرازيل وثمانمائة وأربعين في فرنسا، والسؤال هو هل نحن مجتمع أكاديمي ويحبذ العلم ويطبق العلم كأسلوب حياة أم فانتازيا فقط، حيث نتعامل مع العلم باستهانة ونمنح درجات علمية ونضفي ألفاظـــًا وألقابـــًا ونقوم بعمل بحوث كثيرة ولا نطبق أي شيء؟ والإجابة على هذا السؤال يقودنا إلى نقطة التناقض بين ما ينبغي أن يكون وما هو قائم بالفعل في إطار وضع الحدود أمام العبقرية البشرية والعبقرية الإنسانية في إطار العالم العربي.

وتعرض الدكتور علي جلبي إلى قضية الأمية في العالم العربي، والأمية هنا ليست الأمية الأبجدية ولكنها الأمية الفكرية والتي تحول دون أن نأخذ بأسباب التحديث في حياتنا على اعتبار أن الإنسان عدو ما يجهل وما أكثر الجهل في عالمنا العربي، والذي يجعل من لا يفهم يقول "كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار"!، وهذا ما يدعو بعض أصحاب العقول المتخلفة أن ينظروا إلى الإبداع على أنه بدعة!

ووسط كل ذلك، نجد أن المثقف العربي يواجه مشكلات عديدة، وهناك فئات من المثقفين الرسميين والمثقفين الشعبيين، وقد طرح الدكتور علي جلبي الآليات التي تنتظر الثقافة العربية لترقى، ثم تحدث عن البطالة، وهي نقطة خطيرة للغاية، وفي الحقيقة، فنحن لا نستطيع أن نجزئ قضايانا وهمومنا العربية، فقضية الغذاء مرتبطة بقضية التسليح، مرتبطة بقضية القرار السياسي، مرتبطة بقضية الديمقراطية والإصلاح السياسي، مرتبطة بقضية قيمة الإنسان في وطنه وتحقيق الأمن الذاتي والأمن من أجل المستقبل، كما أن الفرد لو استمر في قضاء حياته مدافعا عن نفسه تجاه ما يراه يوميا، فلن يبدع شيئًا وسيظل كالأسير أمام كل ما يراه من بيروقراطية وما يراه من قضايا ومشكلات داخل المجتمع.

وعن قضية الجامعات العربية، فلا توجد جامعة عربية واحدة ضمن قائمة الخمسمائة جامعة المتميزة في العالم كله! ونحن نعلم الأسباب، فالجامعة مرآة المجتمع، وعندما حاول الدكتور أحمد زويل إنشاء جامعة على مستوى

تكنولوجي عالٍ واجه مشكلات عدة، وفي لقاءاتي العديدة معه حذرته من البداية قائلا له بأنه لن يستطيع أن ينشئ جامعة يستقل بها عن المنظومة المصرية، إذ ستقف له البيروقراطية المصرية مثل الغول المتوحش الذي سيحول دون الارتقاء ودون الوصول بالإبداع إلى ما نريد. وقد أنشأت دولة مثل الهند مراكز تميز عملت من خلالها أبحاثـًا وأخرجت نوابغ، على الرغم من أننا كنا في يوم من الأيام نسخر من البليد في بلادنا، ونقول عليه أنه هندي، وليتنا الآن نفعل مثل الهنود!

حسن السعدي (أستاذ جامعي):

إن قضية الإبداع قضية مطروحة على الساحة لأنها مرتبطة بوجودنا على خريطة العالم أم أن نظل على الهامش كما أصبح مطروحًا الآن. فيما يتعلق بقضية الإبداع والحضارة الذي تحدث عنه أرنولد توينبي تحت مفهوم التحدي والاستجابة لمجموعة تحديات وهل تكون مرحلة إعداد لمرحلة الإبداع أم إنها في ذاتها الاستجابة لهذه التحديات وهو إبداع في ذاته؟ كذلك، قضية فردية الإبداع أو جماعيته، فقد رفض الدكتور علي جلبي قصره على النخبة وأنا أتصور أن المنطلق لابد أن يكون من النخبة لأسباب ذكرها الدكتور علي جلبي في حديثه عن الآليات، ولذلك فأنا أتصور خروج الإبداع من النخبة إلى المجموع، فلا يمكن أن ننظم العملية الإبداعية لشعب بأكمله. وقد توسع الدكتور علي جلبي في حديثه عن قضية الإبداع ليشمل العالم العربي، وكما لو كانت مصر هي المعنية في المقام الأول كما تفضل الدكتور فتحي أبو عيانة، إلا أنني أتساءل هل هذه التناقضات يمكن أن تفضي بنا – إذا كنا جادين بالفعل في قضية الإبداع – أن يكون هناك نوع من الإبداع التكاملي؟ أعرف كل أنواع التكامل فشلت، التكامل السياسي والاقتصادي وغيرهما، قد نفشل والسؤال هو هل يمكن أن تُطرح فكرة ترتبط بالإبداع التكاملي؟

كذلك، فقد أعجبني للغاية مسألة "استيعاب صدمة المستقبل" لأن ذلك مرتبط بعلوم المستقبليات ولا يوجد إبداع بدون أن يكون هناك رؤية مستقبلية، إلا أن سؤالي هو هل عملية كبت الإبداع المرتبط بقضية الحرية واستدعائه في مراحل أخرى في جو أفضل يستدعي وجود صلاحية له؟ هل هناك صلاحية للإبداع؟ أم أنه يفقد صلاحيته مثل أي منتج طالما أن الدكتور علي جلبي وصفه على أنه "منتج إبداعي"؟ والإبداع في حد ذاته هل له قواعد؟ فأحيانـًا مثلا نسمع من يقول "لا نريد عبور الخطوط الحمراء !"، وبالذات في القضايا الحساسة التي مسها الدكتور فتحي أبو عيانة مثل قضية الدين تحديدًا، وأنا أرى أن الإبداع في العالم العربي يصل أحيانـًا إلى نسبية معينة ترتبط بنظم سياسية، فقد اتهم عبد الرحمن منيف في السعودية بسبب حماسيته "مدن الملح" التي تكشف المجتمع السعودي ولكنه كُرِّم في أماكن أخرى – أولها مصر – كروائي مبدع، فهذه قضية يمكن أن نناقشها.

كذلك، أود أن أعلق على مسألة ارتباط الإبداع بالتفوق، فقد قمت بالتدريس في مؤسسات تعليمية أجنبية، وجدت أنه لا يوجد عندهم الأول والثاني، فحتى لو حصلوا كلهم على ممتاز فإن المهم هو نجاحهم في التعبير عن ذواتهم وفي أن يبدعوا، ونحن هنا في مصر نتحارب لمن يحصل على المركز الأول حتى يتم تعيينه معيدًا! فهذه هي علاقة الإبداع بالتفوق في مفهومنا العربي. وأخيرًا، طالما أن الدكتور علي جلبي قال إن الإبداع لابد أن يتسق مع النسق الثقافي، فهل هذا نوع من الحَجْر على عالمية الإبداع؟ أو بتعبير آخر هل الإبداع وطني؟

سعد مهلل محمد (مدرس اللغة العربية ومشرف النشاط الثقافي بمدرسة الرمل الثانوية وعضو جمعية أصدقاء مكتبة الإسكندرية):

إن الأقوال المأثورة التي تقول "إن الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية" و "رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب" وغيرها من العديد من الأقوال التي تدل على المرونة في التفكير، إلا أنني أود أن أقطف زهرة من بستان الدكتور علي جلبي وهي زهرة الحرية في التعبير، وأشير إلى ما حدث أخيرًا في القاهرة من تفجيرات قرب الجامع الأزهر وفي منطقة السيدة عائشة والتقرير الذي أعطتنا إياه منظمة الصحة العالمية تجاه موضوع القضاء على مرض شلل الأطفال، وكان التقرير شهادة يعتز بها كل مواطن مصري، إلا أنني ربطت بين ما حدث في القاهرة، وأننا قد اقتربنا من القضاء على مرض شلل الأطفال، والسؤال هو تُرى ما السبيل – من وجهة نظر الدكتور علي جلبي – إلى القضاء على مرض شلل الأفكار؟

عادل أبو الخير:

بالنسبة لما ذُكِر حول تكبيل الإبداع في الأمور الدينية، أود في هذا الصدد أن أشير إلى أنه توجد عندنا في مصر أول جامعة أنشئت في العالم العربي وهي جامعة الأزهر التي أنشئت منذ نيف وألف عام، وللأسف الشديد مازالت حتى الآن تدرس نفس العلوم بنفس العبارات بنفس الروايات التي قيلت منذ ألف عام في سنة ٩٦٥م التي توازي سنة ٣٧٥هـ والتي ذكر الدكتور علي جلبي أنها كانت من أكثر الأعوام التي حدثت فيها طفرة في العلوم الدينية، وللأسف تجمدت هذه العلوم لمدة ألف عام وحذت حُذوها جميع الجامعات الأخرى سواء أن كانت جامعات دينية أو جامعات تكنيكية في مسألة الرجوع إلى السلف في أخذ المبادئ العلمية، وبدون أية إضافات إبداعية تُذكَر سوى بعض الطفرات من النذر اليسير حسب ما يجيء لنا من الغرب، والسؤال هو لماذا لا يقدم الدكتور علي جلبي ملخصًا لهذه المحاضرة القيمة لجامعة الأزهر لجعلهم يتداركون ما هم فيه من تجمد فكري بلا أي نوع من الإبداعات.

سعيد حسن:

تكررت كلمة الإبداع في محاضرة الدكتور علي جلبي أكثر من مرة، مما يدل على أهمية هذا المصطلح، وكثرت كلمة القيمة المضافة للإبداع لإصلاح المجتمع العربي وفرص الإبداع في العالم العربي، عموميات غامضة بل هي روشتة علاج عامة غامضة وشديدة الغموض. فهل هو هروب مما يحيط بنا؟ هل شارك الدكتور علي جلبي في وثيقة هيئة الأمم المتحدة لتحليل مشكلات العالم العربي التي كان مقررها الدكتور الشجاع محمد نور فرحات؟ وأتساءل ما أسس العلاج المطلوب وأين نحن من هذه المجتمعات الدولية وتنمية الابتكارات فيها والمهارات مثلما حدث في اليابان والهند والصين وألمانيا وسويسرا وماليزيا وكوريا الجنوبية؟ وعليه، أرجو تحديد آليات تفعيلية تنفيذية بعيدًا عن هذه العموميات الغامضة التي وضعتنا في محيط مظلم كبير، إن الحياة ليست كلها عموميات. إن مجتمعنا العربي خاصة المصري ونحن أبناؤه يتساءل عن مدى التفعيل للدراسات الكثيرة النظرية في علاج المشكلات الآتية: البطالة وإيجاد حلول لها عمليًا وليس نظريًا، الملكية الفكرية وحمايتها عمليًا وليس نظريًا، المشكلات السكانية المتعددة،

مشكلات الإعلام، فالإعلام المصري مخدِّر للوعي ومتَّجه للمتعة الهابطة، وكذلك حل مشكلات التنمية البشرية المصرية عمليـــًا وليس نظريـــًا، وفي النهاية، المصادرة التي تمت للأدباء والذين يتحدثون باسم الدين وكتب الدين الجديدة والحديثة إنما كانوا يجدفون ويزدرون الأديان وهم كثيرون ومتعددون ولدي عشرة أسماء ولكن الوضع لا يسمح بذكرها وبعضهم مقدَّم إلى محكمة الجنايات هذا الأسبوع.

أحمد حسن:

يُقال في بعض الدول العربية إن الإسلام انتشر بحد السيف، فما هو رد الدكتور علي جلبي؟ وأين الثقافة الإسلامية في البلاد الأوروبية لتصحيح مفهوم الإسلام لديها؟ وأين التذوق الإبداعي والإعلامي لتعريف مبادئ الإسلام السمحة؟ ولماذا لم يتطرق الحديث عن الإبداع عن غير المتعلمين والطبقة الفقيرة؟ ولماذا هو قاصر على المثقفين والمتعلمين؟ وما هي كيفية وصول الإبداع في الحياة اليومية السوية؟ وما هو مفهوم نزعة إمبيريقية؟

نجاة حسن:

أتساءل في البداية حول هجرة الكثير من العقول العربية إلى الدول الأجنبية حيث تظهر إبداعاتها إلى النور، فهل يرجع هذا إلى جودة المتلقي أم إلى الدور الفعـــَّال الذي تلعبه المنظمات في تدعيم هذه القدرات؟ كذلك، فقد ذكر الدكتور علي جلبي إذا ما كنا نحن مجتمع علم أم أننا نتخذ العلم كنوع من الفانتازيا؟ وإذا كان مجتمعًا غير علمي فلن يظهر الدور الفعَّال لهذه المنظمات، ولن يتم تمكين القدرات وإتاحة الفرص لإبداعاتها، والتساؤل المطروح هو هل يجب أن نؤكد على أن البحث العلمي ضروري في المجتمعات العربية لتدعيم تلك القدرات أم أن العلم أصبح يعد ترفـــًا في هذه المجتمعات ؟!

فتيحة عبد الحليم:

أتساءل حول الإبداع التكنولوجي؟ ففي ثقافة المؤسسات الاقتصادية الموجودة في مصر، لا نجد مصطلح ثقافة الإبداع واردًا، والثقافة العمالية في مؤسساتنا ليس بها أيضا هذه الثقافة، ولذلك، فنحن نفتقد إدارة الإبداع داخل مؤسساتنا، وفي الدول المتقدمة يوجد ما يسمى innovation management كوظيفة لإدارة الإبداع، وهذه الفكرة غير واردة في بلادنا. وفي هذا العام ٢٠٠٥، توجد جائزة "التميز في الابتكار" تقدمها برنامج تحديث الصناعة الأوروبي، وحتى الآن لم يتقدم أحد لهذه الجائزة وقد شارف العام على منتصفه!

فتحي أبو عيانة:

هذه مسألة هامة وبالذات في قضية الإبداع التكنولوجي المرتبط بالصناعة وكل ما يتعلق بها.

محمد مصطفى:

مشكلتنا هي مشكلة المجتمع العربي مع الإمبريالية والهيمنة، مثلما رأينا ما تفعله القوات الأمريكية في العراق والتي تقتل مجموعات كبيرة من العراقيين. المسألة الثانية، إن الله سبحانه وتعالى في ختام سورة البقرة عندما علمنا كيف نكتب المواثيق والدَّيْن، قال في ختامها "واتقوا الله ويعلمكم الله"، إذن فنحن في حاجة إلى المصالحة مع الله، ودليل ذلك أنه في العصور الإسلامية ظهر علماء مبتكرون من أمثال الحسن بن الهيثم مثلا وطبقوا هذا المبدأ ونجحوا، فلماذا لا نطبق نحن أيضا تقوى الله ليعلمنا الله؟

ممدوح بدر (مهندس):

في الحقيقة، منذ عام ١٩٩٠ وأنا أعمل على تنمية الدولة في المجال الصناعي، وهذا يرجع إلى أنني سافرت إلى أوروبا في عام ١٩٥٧ لأتعلم الصناعة في ألمانيا، وما أود أن أقوله أن الخبرة التي اكتسبتها ليست خبرة في الصناعات العسكرية ولكن في صناعات هامة لمصر وليست حديد تسليح ولا مسطحات، فهناك ثلاثة وعشرين بندًا صناعيًّا تستطيع أن تُدخلها مصر، إلا أنها للأسف لا تجد الأب الروحي لإدخال هذه الصناعات، ثم نتساءل لماذا نحن فقراء؟ وأنا أعاني منذ خمسة عشر عامًا من هؤلاء لأنه إذا اختفت الحرية اختفت الكلمات.

نحن نتحدث عن عصر المعلومات ونحن لم نعاصر عصر التكنولوجيا الصناعية، وترجع الفجوة إلى عدم وجود الجمعيات الأهلية المترابطة، فكل الجمعيات الأهلية الموجودة حاليًّا للبيئة والمجتمع وغيرهما موجودة حتى تقيم حفلاً سنويًّا فقط! وهو ما يدعوني إلى الدعوة لإنشاء "جامعة الشعوب العربية" وأنا لا أقول جامعة الدول العربية لأدعو العرب للاتحاد ولخدمة الشعوب.

وأتساءل كيف يمكن أن نساعد بعضنا البعض في إنشاء بنك أهلي للتنمية الصناعية بعيدًا عن الحكومة، فأنا أود لو نستثمر أموال الشباب التي تغرق في البحر المتوسط، فنحن نستطيع أن نستغل هذه الأموال في صناعات من الإبرة وحتى الصاروخ لأننا نستطيع أن نقيم صناعات. وفي يوم ٢٦ ديسمبر، تحدثت أمام شخصية تنموية عالمية عن إنتاج سيارة في ظرف أسبوع لأنني قادر على توصيل كل مسمار فيها! وكنت أحادث أحد أقطاب الاقتصاد بجريدة الأهرام، وهو لم ينشر لي ما أرسلته إليه حيث كنت قد كتبت عن تاريخ دعم الاقتصاد والصناعة إلا أنه لم ينشرها بحجة أنه لن يتحدث في هذا الموضوع! وكنت في حوار مع رئيس أكاديمية البحث العلمي والتنمية التكنولوجية، وقلت له إن إسرائيل عرفت مجالات معينة مثل أجهزة القياس والتحكم والأجهزة الطبية والصناعات العضوية، فما الذي استفدناه نحن من الدول الصناعية الكبرى الثمانية؟ لابد أن نستفيد من تجربة هذه الدول مثلما فعلت إسرائيل حتى يمكننا أن نضع أقدامنا على بداية الطريق الصحيح، حدثته في كل ذلك و لم يفعل شيئًا وهو المسئول عن تخطيط مستقبل الابتكار والإبداع والثقافة والتنمية التكنولوجية.

كذلك، أوافق على مما ذكره الدكتور علي جلبي عن علاقة السلطة السياسية بالحياة الإبداعية، والحديث عن الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية، ولقد كتبت في الاغتراب عن الوطن ست صفحات يعلمها الأستاذ فاروق جويدة.

وأتساءل أيضا، أين انضباط التربية الشخصية للمواطن المصري؟ وإن لم نبنِ الشخصية المصرية فلن نصنع مستقبلا. أذكر أيضا مسألة أننا نبيع الأراضي لإنشاء العمارات بدلاً من أن نخطط للمدارس في المستقبل. وأخيرًا أرجو أن نحول كل هذا الكلام إلى برامج.

السيد سليمان (مهندس مدني):

إن شيوع الاتهام في حديث الدكتور علي جلبي أبرز أننا جميعًا غير مبدعين نتيجة وجود خلل أنثربولوجي داخل هذا المجتمع. وهذا الشيوع في الاتهام لن يعطينا حلاً، وسوف أشير إلى ما فعلته اليابان ونافست به الولايات المتحدة الأمريكية، فهناك ما يسمى الصراع على التكنولوجيا المتقدمة، وفي أمريكا يوجد ما يسمى بمنظمة التجارة العالمية والجات حيث توضع قيود على منتجات الدول بغرض فتح الأسواق بالكامل. وعند اليابانيين ما يسمى "كريتسو" وهو عبارة عن التكامل الرأسي الذي تدعمه البيروقراطية، والبيروقراطية في العالم هي صفوة أي مجتمع وهي التي تقود هذا المجتمع وتربط بين أعضائه، فرجل الأعمال في المجتمعات المتقدمة يعمل تحت قيادة البيروقراطية، وفي اليابان تجتمع هذه المجموعة من الشركات المسماة "كريتسو" حول بنك لتدبير كل احتياجاتهم، وهذه الشركات لا تتنافس بين بعضها البعض وإنما تتكامل لمواجهة أي منتج غريب يغزو الأسواق اليابانية. والبحث العلمي ليست عملية تَرَفية متروكة للتربية أو لغيرها، بل إننا إذا تركناها بهذا الأسلوب الذي حدده الدكتور علي جلبي فمن المفروض أننا سنكون مع الهنود الحُمر ولن تقوم لنا قائمة! وإذا اتبعنا مثال اليابان فسوف نصل كما وصلوا، وأضرب مثالاً لذلك بأموال الزكاة، فإذا كان معي مبلغ الزكاة ثم أعطيت كل من قابلني جزءًا منه فإنني بذلك أشجع المتسولين وأعطي أموالي للسفهاء، إلا أنني لو أعطيت هذه الأموال إلى شخص بعينه لديه حاجة حقيقية أعرفها فأنا بهذه الطريقة أكون قد حللت مشكلة. وفي اليابان يفعلون ذلك، فالبحث العلمي في جميع أنحاء العالم يتكلف أموالاً طائلة ولا يمكن توظيف هذه الأموال في كل الاتجاهات، ولذلك لابد من تركيزها في صناعات معينة وهذه الصناعات تكون قاطرة لباقي الصناعات، ونتيجة للحجم الصغير للاقتصاد الياباني والشركات اليابانية أمام الاقتصاد الأمريكي، بدأوا – كما قلت – ينفذون ما يطلقون عليه التكامل الرأسي بين جميع الشركات بحيث لا تتنافس هذه الشركات وإنما تتكامل ضد الشركات الأمريكية، بل وقد وافقت أمريكا على اليابان أن تشاركها داخل منظمات البحث العلمي والتي تعمل وفقًا لتكنولوجيا بالغة الكثافة لأن التكنولوجيا درجات.

وعندما نتحدث عن الإبداع، نؤكد أنه ليس عملية متروكة، إنما دور البيروقراطية مهم، ونحن المصريين أول من أكسب كلمة البيروقراطية سمعة سيئة، مع أن البيروقراطية في العالم كله هي التي تقود المجتمع. والبيروقراطية في اليابان مثلا تُنتقى خطواتها وتُصعَّد في درجاتها المختلفة لأنها تحتوي الشركات، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية فتحت الأسواق ورفعت الحماية الجمركية بالقوة في اليابان، إلا أنها لم تستطع أن تبيع شيئـــاً لأن اليابانيين يحافظون على صناعاتهم الوطنية عن طريق "الكريتسو". وهنا نتفهم أهمية حماية الصناعات الصغيرة، وأهمية غرس ثقافة الحماية التي ستولِّد نوعـــاً من التكامل بين البيروقراطية ورجال الأعمال بحيث يُخلق البحث العلمي والذي لا ينتجه سوى من سيستفيد منه، والمنافسة بين الصناعات في العالم أساسها قائم على البحث العلمي، وإذا لم نطبق البحث

العلمي على صناعتنا المصرية فإننا لن نبيع أي شيء! وقد ذكر الدكتور علي جلبي مثال الهند، وأنا أقول إن الهندي في أوج جوعه وفقره يمنع ذبح البقرة ويعتبره من المحرمات، إذن ففي داخل تكوينه الثقافي ما يعوق تقدمه الفعلي، أما في ثقافتنا العربية والإسلامية فليس لدينا أي عائق للتقدم، وأيضا، مثل الهندي البوذي الذي ينحني على الأرض لينـــتقي منها الدود الموجود بها قبل أن يبني أي مبنى. إذن، فالأساس هو المنظومة التي تحكمنا، وهنا أتساءل أين دور البيروقراطية في حماية صناعاتنا ومقدراتنا؟ أين الصناعات الصغيرة أمام الاقتصاديات الكبيرة؟ أما شيوع الاتهام فليس في صالحنا، فالعيب في داخلنا وفي جيناتنا نحن وعلينا أن نصلحه.

حسن محمد (مدرس رياضيات):

بحكم تخصصي كمدرس رياضيات للمرحلة الإعدادية، أكتشف أن هناك من تلامذتي من لديه إبداع متميز أو فكر جيد، ولكن عندما أقابل تلامذتي هؤلاء في الثانوية العامة أكتشف أنهم اختاروا – للأسف – الاتجاه الأدبي وبالتالي نكون قد فقدنا شبابـــاً ممتازين في مادة الرياضيات، مع أن الرياضة هي أم العلوم ولا يوجد تقدم تكنولوجي بدون الرياضة، وما أريد أن أعرفه هو ماذا فعلت هيئة التدريس في الجامعات المصرية للضغط على الوزير الحالي لكي يعيد نظام الرياضة ليكون إجباريـــاً؟ واليوم نفاجأ أن الفصول الأدبية ازدادت كثافتها في حين تراجعت كثافة الفصول العلمية إلى حد كبير للغاية.

فتحي أبو عيانة:

أعتقد أن السبب الأساسي في ذلك هو عنق الزجاجة في دخول الجامعة، فهل يُعقل أن من يحصل على ٩٥% في مجموع الثانوية العامة لا يستطيع أن يحقق طموحاته، ولا أن يحقق رغبته الأولى في استمارة الرغبات؟ ماذا عليه أن يفعل أكثر من ذلك؟ وكيف يحدث هذا في بلد تريد أن تشجع الإبداع؟

مارك عياد:

لقد ذكر الدكتور علي جلبي معلومة حول الإعلام الذي يحجب المعلومات الهامة ويقدم صورًا فانتازية، إلا أنني أود أن أقول إن هذا ما يريده الشعب، فالشعب يصدق ذلك، وسأضرب مثالاً بسيطًا، أثناء الحملة الانتخابية الأمريكية ذكر أحد الأشخاص أن جورج بوش كان قد ترك الخدمة العسكرية لمدة شهرين، وعندما تبين أن هذه المعلومة غير دقيقة قدم استقالته وقدم اعتذارًا في الجريدة عن الخطأ، أما هنا وفي أثناء تغطية احتلال العراق، كان الإعلام يصور لنا أن الحرب تسير في عكس الاتجاه الأمريكي، إلا أنه في النهاية صُدم الشعب المصري، ولم تعتذر الصحافة على عدم دقة المعلومات، بل عالجت الخطأ بخطأ أكبر بقولها أنه حدثت خيانة وبأن القيادة العراقية سلمت البلاد إلى الاحتلال! وبوصف الدكتور علي جلبي عالم اجتماع، فأنا أود لو أمكنه أن يشرح لي لماذا لا يريد الشعب أن يصدق الحقيقة ولا أن يقرأها؟ فالصحف التي تلهب المشاعر لها شعبية أكثر من الصحف الليبرالية التي تحاول أن تقدم شيئـــاً منطقيـــاً.

السؤال الثاني عن السلطة التي تقمع الإبداع، وأنا أوافق الدكتور علي جلبي في ذلك، إلا أنني أود أن أقول إن الشعب نفسه يقمع الإبداع، فمثلاً من يدخل في منطقة الدين وكأنه دخل في حقل ألغام ويخاف على نفسه ليس من السلطة فقط وإنما من الشعب أيضا، فالرواية التي تحمل عنوان "وليمة لأعشاب البحر" أدت إلى مأساة وهناك من مات إثر مظاهرات واحتكاكات، وأنا أرجح أن من فعلوا ذلك لم يقرأوها وقد لا يكونون متدينين وقد لا يعرفون حتى الفرق بين فرض العين وفرض الكفاية، إلا أنهم فور سماع ما يمس الدين يثورون، فهناك حساسية شديدة للغاية وهو شيء غريب وغير موجود في الخارج.

محمد عبد الحميد (دكتور):

وثَّق الدكتور علي جلبي الدراسات التي اعتمد عليها ما عدا في مسألة هوية الإبداع والتي اعتمد فيها على تقرير التنمية الإنسانية من الأعوام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٥ رغم أنه في هذه الفترة، ألا يرى معي أنه حدثت متغيرات في الساحة العربية والساحة المصرية في كافة المجالات قد لا تشتمل عليها هذه التقارير؟ والأمر الثاني هو أن الدكتور علي جلبي جنح إلى الوصفية في الدراسة، و لم يقدم حلولاً مباشرة تفعيلية، أما الأمر الثالث هو أنه قال أن الإبداع في المجال العلمي مشروط بالإبداع في النشاط الإنساني والأدبي، إلا أنه عاد ليقول إنه في العصر الحديث حدث أن هناك نشاطـــاً أدبيـــاً لم يوازِ هذا النشاط الأدبي ... فأرجو التوضيح.

متحدث لم يذكر اسمه:

أين مكانة الثقة وعلاقتها بالمبدعين؟ هل هي غائبة عن المهرة والمبدعين في المجتمعات العربية؟

عبد الفتاح متولي:

من عالم الإنس إلى علماء الإنس، ومن مبدأ المشاركة وتقبل الآخر. إن الديمقراطية الحقيقية هي الطريق والثقافة الفكرية توصلنا إلى الديمقراطية الحقيقية، والسؤال هو هل نحن لدينا ديمقراطية حقيقة؟ وأنا أؤكد أنه لا، ولست خائفًا وأنا أقولها فلا توجد لدينا لا حرية ولا ديمقراطية ولا حقوق إنسان، في حين أن اللجنة المنبثقة من الأمم المتحدة عندما انتهت من آسيا وإفريقيا وجاءت إلى مصر أكدت أن الأمر في مصر يحتاج إلى وقفة، وأن غلاء الأسعار يطحن الشعب، وأن معدلات الدخول منخفضة للغاية، وأتساءل أين هي الحياة الكريمة التي هي حق لكل مواطن؟ ومن يستطيع في هذا الوقت وفي هذا المنحنى الخطر الذي نعيش فيه من زماننا أن يعيش بثلاثمائة أو أربعمائة جنيها شهريـــاً؟ فماذا يفعل الأب الذي لديه أبناء يتعلمون في المدارس والجامعات سيتخرج الواحد منهم ليجلس بجواره في المنـــزل في انتظار تعيين وزارة القوى العاطلة – وأقول العاطلة وليست العاملة! أين مسئولية هذه الوزارة وبجوارها وزارات الاستثمار والتنمية الإدارية؟ وأنا أريد أن أعرف إجابة لأن الإنسان هو المستهدف، حياة الإنسان الكريمة هي الغاية، ومن الذي يستطيع أن تستمر به الحياة عند خط الفقر الذي حددته المقاييس العالمية بألف وستمائة جنيه شهريـــاً؟ فهل منا من يصل مرتبه إلى هذا؟ وإذا وُجد فما نسبته في مواجهة الآخرين من الفئات البسيطة التي لا تصل دخولها الشهرية

حتى إلى نصف هذا المبلغ؟ فهل بلادنا فقيرة؟ والإجابة إنها ليست فقيرة وإنما يوجد سوء عدالة في التوزيع، فلا توجد عدالة اجتماعية، فكيف سيبدع من لديه إبداع أيـــاً كان مجاله في ظروف اقتصادية قاهرة بهذا الشكل؟ ولقد منعوني أنا شخصيـــاً من إصدار عمل فني يحمل عنوان "رجل من العالم الآخر"، كنت أتحدث فيه عن الفساد وعن الإقطاع الذي عاد مرة أخرى بشراسة لينتقم مما أخذ منه في عهدٍ سابقٍ كان يمارس فيه الإقطاع والسلب والنهب. وأود أن نكشف النقاب عن دوائر الفساد وقوى الشر الموجودة والذين سرقوا بلادنا ونهبوا مليارات بنوكنا والتي خرجت و لم تعد! ثم نشتكي الفقر بعد أن سُرقت أموالنا وخيراتنا أمام أعيننا! ودائرة الفساد هذه تحكمنا حتى إن المسئول الكبير منهم إذا سقط يقوم بتجهيز بديله ليرتدي بدلة السجن بدلا منه، ولأن الأمور تأخذ حيزًا طويلاً من المماطلة من القسم إلى المديرية إلى النيابة ثم إلى جلسات المحكمة المطولة يكون البديل قد تم تجهيزه ليحل محل المسئول الكبير، وقد قالها لي أحد المستشارين – رحمه الله – أن هناك من المسئولين الكبار من لا يستطيع التجرؤ بأن يحلم بذكر هذه الأسماء!" ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون" صدق الله العظيم.

علي جلبي:

من المؤكد أن احتكاكنا بالقاعدة العريضة من الناس هي التي تساعدنا على أن نقوم بعمل ما يشبه الصنفرة لعلمنا ولما ننتهي إليه، وأنا في موقف صعب، فقد كنت حريصًا في البداية على أن أعالج الموضوع وأستوفيه وقد أخذ مني الموضوع مجهودًا كبيرًا لإعداده، إلا أنني تبينت بعد تعليقات الحاضرين أنه ما زالت هناك جوانب يجب أن أغطيها، وهذا ما أتعلم منه وهو ما يضع أيدينا على الثغرات في المعالجة والتي يجب أن يُعاد النظر فيها.

اتفق معي الحاضرون في نقاط عدة، إلا أن الخلاف يكمن في التناول، فالتناول من منطلق خبرتي في مجال العلم والبحث العلمي هو أن يكون تناولنا محكومًا بإجراءات وقواعد، وهذا هو ما يجعلني ملتزمًا بموضوع محدد وبمنهج محدد، وألا أقول رأيـــاً إلا إذا كانت هناك شواهد عليه، فهذا هو المنهج العلمي الذي يرفض التعميمات، ولذلك فأنا أندهش من بعض ما قيل حول أن حديثي كان به تعميم وتمييع للموضوع على الرغم من أنني ذكرت شواهد محددة وبحوث وإحصائيات وتقارير ووجهات نظر محددة، بل إنني كنت حريصًا على أن أذكرها كما جاءت في الكتابات المختلفة.

ذكر بعض الحاضرين أن بعض الكتابات التي استشهدت بها كانت كتابات قديمة، وهذا صحيح، إلا أنني تابعت الكتابات القديمة حتى أتابع مدى تطور الموضوع من عدم تطوره، وبالذات مسألة الإبداع وهي مسألة تحتاج وقتـــاً طويلاً، ولا يمكن أن يتغير معدل الإبداع بين يوم وليلة لأنه هناك سياق للإبداع مثل الفساد وعدم العدالة والديمقراطية إلى آخره. ومن الممكن أنه في معالجة الموضوع، أخذ البعض عليّ خطأي في بعض النقاط إلا أنني دوَّنت كل ما قيل وسوف أستفيد من هذه كل هذه التعليقات والملاحظات في دراساتي القادمة.

فتحي أبو عيانة:

في الختام، أقول إن ضيوف منتدى الحوار جميعًا من عشاق الثقافة، وهو ما يجعل شغفهم بالحقيقة مختلفًا ومتميزًا، وأشكر الأستاذ الفاضل الدكتور علي جلبي على محاضرته القيمة.